

مسؤوليات غير مرغوبة
امتناع إسبانيا عن حماية حقوق الأطفال المهاجرين دون ذويهم في جزر الكناري

- 1..... الملخص
- 5 توصيات أساسية
- 5 إلى حكومة إسبانيا وحكومة جزر الكناري
- 6 إلى مكتب المدعي العام

الملخص

لست سعيداً هنا. ولو استطعت لغادرت هذا المركز. لا نحصل هنا على طعام جيد. وعندما نقول لهم إننا جائعون يجيبون بأننا كنا جوعاً في السنغال، ويجب أن نكون سعداء بأي طعام يُقدم لنا.

- لآخ إس.، 17 عاماً، مركز لا إسبرنزا للطوارئ، تينيريف.

"لسنا سعداء هنا. نعلم أنهم لن يأخذوننا إلى أسبانيا، وأغلبنا يريد العودة إلى المغرب. نحن متعبون، وهم [الموظفين] يضربوننا، ونحن متعبون. قبل زيارتكم، كانت رائحة المركز كريهة جداً. إننا لا نعيش عيشة حسنة ولا نأكل جيداً".

- مالك آر، 14 عاماً، مركز أريناغا للطوارئ، غران كناريا.

"لا يجوز أن تتحول جزر الكناري إلى روضة أطفال من أجل أفريقيا".

- خوسيه لويز أريغوي سايز، مدير عام مديرية حماية الأطفال في جزر الكناري.

استجابة لحالة غير مسبقة تمثلت في وصول 900 طفل دون ذويهم بالقوارب من أفريقيا عام 2006، افتتحت سلطات جزر الكناري أربعة مراكز طوارئ من أجل توفير الرعاية لمئات الأطفال. وبعد أن كانت هذه المراكز تعتبر حلاً مؤقتاً للتعامل مع وضع استثنائي ضاقت به الطاقات الموجودة، تحولت إلى مراكز دائمة في واقع الأمر. وليست لدى السلطات المحلية أو الوطنية أية خطط لإغلاقها. بل على العكس من ذلك؛ تعتزم سلطات جزر الكناري توسيع طاقة مركز الطوارئ، في حين تصر السلطات الوطنية المعنية على أن الوضع في جزر الكناري لا يقع ضمن مسؤولياتها.

والأطفال المهاجرين الموجودين حالياً في مراكز الطوارئ والبالغ عددهم 400 - 500 طفل يجدون أنفسهم في مراكز ضخمة مؤقتة، عادة ما تكون شديدة الازدحام بسبب عدم قدرة السلطات على مواكبة التدفق المستمر للأطفال القادمين من خلال إحالتهم إلى حيث يحظون بتدابير رعاية أكثر ملائمة. ولوضع الأطفال في مراكز الطوارئ بدلاً من مراكز الرعاية التقليدية - التي عادة ما تتميز بظروف وخدمات أفضل بكثير - أثاراً سلبية مباشرة وملموسة على الأطفال. وبالمقارنة بمراكز الرعاية التي كانت موجودة سابقاً في الجزر، نجد أن الأطفال في هذه المراكز الجديدة معزولون عن الأحياء السكنية ومحرومون من الخدمات العامة، كما أن حريتهم في الحركة مقيدة أشد التقيد، ويتلقون أقل القليل من التعليم، الذي غالباً ما يقتصر على موضوع واحد أو اثنين. وقد يجري إسكانهم مع أطفال يفوقونهم في السن كثيراً؛ كما أنهم معرضون لخطر التعرض للعنف وسوء المعاملة من

قبل الأولاد الأكبر سناً، وأيضاً من قبل الموظفين المسؤولين عن حسن معيشتهم. وبما أن الأطفال يفتقرون إلى وسائل حماية أنفسهم؛ فإن بعضهم يهرب من هذه المراكز.

والظروف سيئة على الأخص في اثنين من مراكز الطوارئ، هما أريناغا على جزيرة غران كناريا، و"لا إسبرنزا" على جزيرة تينيريف. وقد قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق إفادات تعرض الأطفال، صغار السن خاصة، إلى درجة شديدة من العنف وسوء المعاملة في مركز أريناغا على أيدي أقرانهم وعلى أيدي موظفي المركز أيضاً. أما في مركز لا إسبرنزا، فثمة مزاعم تقول إن الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال بين أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول 2006 ترقى إلى مرتبة المعاملة الحاطة بالكرامة واللاإنسانية؛ وذلك بسبب شدتها وطبيعتها المنهجية. وتمتتع السلطات المسؤولة امتناعاً دائماً عن مراقبة الأحوال بهذه المراكز والتحري عنها؛ ومن هذه السلطات مديرية حماية الأطفال، والشرطة، والنيابة العامة.

وليس لدى الأطفال في مراكز الطوارئ أحد يلتمسون المساعدة منه. ولا تتوفر فيها آلية سرية لتلقي الشكاوى. كما لا يستطيع الأطفال الاستعانة بمحاميين. وقد يجد الأطفال الذين يفلحون في الاتصال بالموظفين المكلفين بإنفاذ القانون أنفسهم وقد أعيدوا إلى مراكز إقامتهم دون اتخاذ أي إجراء ملموس فيما يتصل بشكاواهم.

ولدى وصول الأطفال المهاجرين دون ذويهم إلى جزر الكناري، يمكن أن يجري احتجازهم في مراكز الشرطة ومراكز الحرس المدني لمددٍ طويلة دون المثل أمام قاضٍ ودون الاتصال بمحامٍ يمكن أن يعترض على احتجازهم. وقال بعض الأطفال لـ هيومن رايتس ووتش إنهم ظلوا في مراكز الشرطة أياماً كثيرة، بل تم احتجاز أحدهم هناك مدة أسبوعين، دون سببٍ واضحٍ يزيد عن تسجيل المعلومات الأساسية. ويخضع جميع الأطفال الواصلين إلى جزر الكناري دون ذويهم إلى فحص شاملٍ للتحري عن عددٍ من الأمراض؛ لكن ذلك الفحص يجري بدون موافقتهم، ولا يتلقى الأطفال أية معلومات حول نتائج الاختبارات إلا إذا سألوا عنها تحديداً.

كما لا يتلقى الأطفال الواصلين إلى جزر الكناري دون ذويهم أية معلوماتٍ حول حقهم في طلب اللجوء، سواءً عند وصولهم أو أثناء وجودهم في مراكز الإقامة. وعادةً ما تعتبرهم السلطات مهاجرين اقتصاديين. وغالباً لا تجري مقابلة الأطفال عند قبولهم في مراكز الطوارئ خاصةً. وبالنتيجة، فإن الأسس المحتملة من أجل تقديم الحماية أو منح صفة اللاجئ لهم تظل دون دراسة. وقد تحدثت هيومن رايتس ووتش مع كثيرٍ من الأطفال ممن كان يجب أن يتلقوا المعلومات والمساعدة فيما يتعلق بإجراءات اللجوء.

وعادةً ما يظل الأطفال المهاجرين دون ذويهم دون وثائق شخصية رغم أن القانون الأسباني يفرض تزويدهم بتلك الوثائق؛ كما يحق لكثير منهم الحصول على تصاريح إقامة مؤقتة. وتعطي السلطات لإجراءات ضبط الهجرة أولوية على منح الأطفال حقوقهم؛ وهي تستخدم معايير فضفاضة، ولعلها تمييزية أيضاً، عند الوفاء بهذه الحقوق. وأما أوراق إثبات الشخصية وتصاريح الإقامة فتنتهي صلاحيتها عند بلوغ الطفل 18 عاماً، أو لا يتم منحها أصلاً. ونتيجة ذلك، يصبح الأطفال عند بلوغهم 18 عاماً في وضع غير عادي؛ لأن السلطات تمتنع عن إيجاد حل دائم يضمن احترام جميع حقوقهم على نحو كامل.

وليس لدى الأطفال أي اتصال مباشر بمؤسسات الوصاية التي تقرر الترتيبات الخاصة برعايتهم والتي تقع على عاتقها مهمة كفالة مصلحتهم الفضلى في جميع القرارات المتخذة. وأما موظفو مراكز الإقامة الذين على اتصال يومي مباشر بالأطفال فلا يتمتعون إلا بنفوذٍ جد محدود فيما يتعلق بترتيبات الرعاية. فقد عبر كثيرٌ منهم عن قلق عميق بشأن الممارسات السائدة التي تنتهك حقوق الأطفال وتقوض جهود هؤلاء الموظفين الرامية إلى رعايتهم وتسهيل تطورهم واندماجهم.

وبعد ضغوطٍ متكررة من جانب حكومة جزر الكناري، وضعت الحكومة المركزية ترتيبات لنقل 500 طفل من الجزر إلى مناطق أخرى، مع تحمل السلطات الوطنية جميع التكاليف. لكن تنفيذ هذه العملية، التي أنجزت الآن، كان بطيئاً ويشوبه التأثر بالسياسة وسوء التنسيق. ولم يكن له إلا أثرٌ محدود على تحسين الوضع في جزر الكناري؛ إذ وفد إليها أطفالٌ جدد يكاد عددهم يعادل الأطفال المنقولين. وفضلاً عن ذلك، لم يجر اختيار أي طفل مغربي من بين من نقلوا إلى أسبانيا ضمن هذه الترتيبات، وذلك رغم أن المغاربة يشكلون قرابة ثلث الأطفال الوافدين إلى جزر الكناري دون ذويهم.

وفي الوقت نفسه، جددت الحكومة الأسبانية خططاً ترمي إلى ترحيل الأطفال الوافدين على نحو متسارع. وقد قامت مؤخراً بتوقيع اتفاقيات إعادة قبول ثنائية بهذا الخصوص مع كلٍّ من المغرب والسنغال. وتقوم ثلاث جمعيات مستقلة ذاتياً، ووزارة واحدة، بتنفيذ مراكز استقبال للأطفال المعاد ترحيلهم في البلدين، أو هي تتفاوض على إنشاء هذه المراكز التي يمول الاتحاد الأوروبي بعضها منها. وكما كتبت هيومن رايتس ووتش وغيرها في وقتٍ سابق، نفذت أسبانيا عمليات ترحيل خاصة غير قانونية للأطفال الذين لا يرافقهم ذويهم، وذلك إلى حيث يعيشون في أوضاع خطيرة في المغرب، وبصرف النظر عن مصالح الطفل الفضلى وعن تدابير الحماية الإجرائية. ولا تتضمن اتفاقية إعادة قبول الأطفال المبرمة مع المغرب أحكاماً كافية تكفل تنفيذ جميع قرارات إعادة على

أساس دراسة كل حالة بمفردها مع احترام كامل لتدابير الحماية الإجرائية والحرص على مصلحة الطفل الفضلى وعلى التقيد بمبدأ "عدم الطرد".

وبصرف النظر عما إذا كان هؤلاء الأطفال مؤهلين لنيل حق اللجوء أو غيره من أشكال الحماية، فإن من حقهم الحصول على رعاية ومساعدة كافيتين من جانب الدولة. وحتى إذا لم يكن لهم حق البقاء في البلاد، فإن حكومة أسبانيا ملزمة، أثناء وجودهم على الأرض الأسبانية، بكفالة حقوقهم كاملة كما تحددها اتفاقية حقوق الطفل. وعلى الحكومة إيجاد حل دائم لتحديد مصير هؤلاء الأطفال بأسرع وقتٍ ممكن بعد وصولهم. وعليها أيضاً أن توفر لهم إجراءات الحماية الدولية. وليس لها أن تسير في إجراءات إعادة جمع شملهم مع أسرهم إلا بعد تقييم شامل لمدى اتفاق هذا الأمر مع مصلحة الطفل الفضلى دون مخاطرةٍ بسلامته. أما إذا تعذرت إعادة الأطفال لأسبابٍ قانونيةٍ أو واقعية، فإن على حكومة أسبانيا أن تتيح لهم فرصة حقيقية للاندماج محلياً والتمتع بوضع قانوني آمن.

توصيات أساسية

إلى حكومة إسبانيا وحكومة جزر الكناري

- يجب العمل سريعاً على وضع وتنفيذ خطة لإغلاق مراكز الطوارئ بصفتها أماكن رعاية للأطفال الذين لا يرافقهم ذووهم، ثم نقل الأطفال إلى أماكن رعاية بديلة (في جزر الكناري أو في إسبانيا) تكون مواتية لتطور الطفل وحسن معاشه ويمكن فيها ضمان الوفاء بحقوقه وفقاً للقانون المحلي والقانون الدولي. وكذلك ضمان تنفيذ ترحيل أي طفل على نحو شفاف غير تمييزي، وبالتشاور معه، مع الاحترام الكامل لمصلحته الفضلى.
- يجب ضمان اقتصار أية رعاية مؤقتة تقدمها الدولة قبل وضع الطفل ضمن ترتيبات رعاية بعيدة المدى على أقل فترة زمنية لازمة. وضمان أن توفر هذه الفترة للأطفال الرعاية والأمان ضمن إطار يشجع نموهم العام. ويجب أن تتفق أية ترتيبات رعاية مؤقتة مع القوانين والأنظمة النافذة.
- يجب إجراء تحقيقات فعالة مستقلة في التقارير التي تتحدث عن تعرض الأطفال إلى انتهاكات وسوء معاملة في مركزي أريناغا ولا إسبرنزا، ومحاسبة جميع مرتكبيها محاسبة كاملة. وكذلك اعتماد إجراء مقابلات خاصة مع الأطفال لتكون عنصراً من عناصر هذا التحقيق؛ وضمان سرية المعلومات التي يقدمها الأطفال. إضافة إلى تمكين الأطفال من الانتصاف الفعلي، بما في ذلك حصولهم على العلاج الطبي والتعويض المالي.
- يجب التحقيق الفوري فيما تحدث عنه الأطفال من حرمان من الحرية لفترات طويلة عقب وصولهم سواءً لدى الشرطة الوطنية أو في مفوضيات الحرس المدني. وكفالة توافق احتجاز أي طفل لا يرافقه ذوه عند وصوله مع أحكام القانون الدولي، وكذلك كفالة التحديد الصارم لمدة الاحتجاز وفقاً للغاية منه.
- يجب تزويد الأطفال فوراً بمعلومات كاملة، وبلغاً يفهمونها، عن حقوقهم، مع تركيز خاص على حق الطفل في الحصول على وثائق وعلى إقامة قانونية وعلى التعليم والصحة وتصاريح العمل.
- يجب توفير إمكانية الوصول إلى آلية شكاوى سرية لجميع الأطفال الذين لا يرافقهم ذووهم، وهذا على وجه السرعة، وداخل مراكز إقامتهم وخارجها، مع توفير اتصال مباشر بالوصي القانوني عليهم.
- الإقامة الفورية لنظام يزود الأطفال بمعلومات وشروحات كاملة عن حقهم في التماس اللجوء أو غيره من أشكال الحماية الدولية، وذلك بلغاً يفهمونها. والامتناع عن ترحيل أي طفل

يصل إلى جزر الكناري حتى يجري تقييم مختص لأسس الحماية، وحتى يوجد نظامٌ يضمن إمكانية وصول الأطفال إلى إجراءات طلب اللجوء.

- المعالجة الفورية لأية عقبات قد تحد من تمتع الأطفال بكامل حقوقهم نتيجة نقلهم إلى جمعياتٍ أخرى مستقلة ذاتياً، وذلك ضمن آليات التنسيق القائمة، وخاصةً "مرصد الطفولة". وعلى نحو خاص، كفالة تمتع الأطفال المنقولين إلى جمعياتٍ أخرى مستقلة ذاتياً بتمثيل دائم من قبل وصيٍّ يكفل مصالحهم الفضلى في جميع القرارات المتخذة؛ مع ضمان التفتيش الدوري على ترتيبات رعاية الأطفال هذه، وإعادة النظر فيها من قبل جهاتٍ مختصة، وضمن تمتعهم الكامل بخدمات الصحة والتعليم وحصولهم على الوثائق. وكذلك العلاج الفوري للممارسات التمييزية بحق الأطفال المغاربة عند اختيار الأطفال الذين يجري ترحيلهم، وتصحيح هذه الممارسات.

إلى مكتب المدعي العام

- يجب تزويد مكاتب المدعي العام في جزر الكناري فوراً بالإرشادات والموارد الكافية حتى يتسنى لها القيام بمهامها على نحو مسؤول، بما في ذلك الإشراف على الوصاية، وعلى ظروف مراكز الإقامة، وكذلك التصرف بكفاءة إزاء أية شكوى تتلقاها.
- التحقق الفوري من توافق الأساس التشريعي لإقامة مراكز الطوارئ، وللشروط السائدة فيها؛ مع تشريع جزر الكناري والتشريع الوطني.
- يجب تنفيذ رقابة منتظمة فعالة تشمل تفتيشاتٍ منتظمة على مراكز الإقامة وعلى جميع الأطفال الخاضعين للوصاية، واعتبار المقابلات الخاصة مع الأطفال جزءاً دائماً من هذا التفتيش، وكفالة اتخاذ الإجراءات الملائمة لحماية سرية هذه المقابلات. ولا بد من عملية متابعة لضمان عدم خضوع الأطفال لإجراءاتٍ انتقامية بعد المقابلات.
- إعادة النظر في مدى قانونية قرارات الترحيل الصادرة حتى الآن بحق أطفال في جزر الكناري، مع الأخذ بعين الاعتبار إذا كان قد جرى الاستماع للطفل، وإذا كان القرار يحترم مصلحته الفضلى، وكذلك إذا كانت شروط الترحيل الآمن متوفرة.